



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس الأمة

الجريدة الرسمية للمدافلات

الفترة التشريعية الخامسة - السنة الأولى - الدورة الربيعية 2010 - العدد: 01

الجلسة العلنية العامة

المنعقدة يوم الثلاثاء 16 ربيع الأول 1431

الموافق 02 مارس 2010

طبعت بمجلس الأمة يوم الأربعاء 24 ربيع الأول 1431

الموافق 10 مارس 2010

فهرس

محضر الجلسة العلنية الأولى ص 03

■ إفتتاح الدورة الربيعية العادية لسنة 2010.

محضر الجلسة العلنية الأولى
المنعقدة يوم الثلاثاء 16 ربيع الأول 1431
الموافق 02 مارس 2010

السيد الوزير الأول،
السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني (بالنيابة)،
السادة وزراء الدولة،
السيدات والسادة أعضاء الحكومة،
السيدة والسادة أعضاء مكتب المجلس الشعبي
الوطني،
السيد الرئيس الأول للمحكمة العليا،
السيدة رئيسة مجلس الدولة،
أسرة الصحافة والإعلام،
السيدات والسادة الضيوف،
زميلاتي، زملائي،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

ها نحن معكم وبحضوركم، سيداتي سادتي،
نباشر افتتاح دورة الربيع العادية في مجلس الأمة،
ومثلما جرت عليه العادة نستأذنكم اليوم أيضاً
لإلقاء بعض الكلمات الخاصة بالمناسبة، لكن قبل
هذا وذاك، دعوني، زميلاتي زملائي، أستهل كلمتي
هذه بالترحيب بكبار ضيوفنا وأن أعرب لهم عن
كبير الارتياح لتبليغهم دعوتنا وأن أشكرهم
باسمكم على مشاركتهم إيانا المناسبة.

زميلاتي، زملائي،
لقد عودناكم، في بداية كل دورة على إطلاعكم
بما نحن مقدمون عليه من أعمال خلال الفترة،
وإياكم سوف نقف هذه المرة أيضاً عند بعض
محطات عملنا ونتقاسم معكم الرأي حول بعض
الانشغالات التي لها صلة بأدائنا.

بالطبع يأتي الجانب التشريعي والرقابي في
مقدمة برنامج أشغال دورتنا؛ لذا فإننا سنعرض
عناوين بعض هذه المشاريع المزمع تقديمها إلى
هيئتنا من أجل دراستها وتحديد الموقف منها.

زميلاتي، زملائي،
بالاتفاق مع الحكومة والمجلس الشعبي الوطني
سيظل جدول أعمال الدورة مفتوحاً قصد تمكين

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس
مجلس الأمة.

المدعوون:

– السيد الوزير الأول،
– السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني
(بالنيابة)،
– السادة وزراء الدولة،
– السيدات والسادة أعضاء الحكومة،
– السيدة والسادة أعضاء مكتب المجلس
الشعبي الوطني،
– السيد الرئيس الأول للمحكمة العليا،
– السيدة رئيسة مجلس الدولة.

إفتتحت الجلسة على الساعة الحادية عشرة والدقيقة التاسعة عشرة صباحاً

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛ الجلسة
مفتوحة.

مراسيم الافتتاح:

– تلاوة سورة الفاتحة؛
– عزف النشيد الوطني.

السيد الرئيس: طبقاً لأحكام المادة 118 من
الدستور والمادة 05 من القانون العضوي رقم
99–02، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني
ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية
بينهما وبين الحكومة؛ أعلن رسمياً عن افتتاح دورة
الربيع العادية لسنة 2010 في مجلس الأمة.

هامة وحققت نتائج معتبرة وعلى كافة الأصعدة، فهي كرسست قواعد عمل ناجعة سواء أكان ذلك في الإطار التشريعي أم البرلماني، ونجحت في خلق جو الثقة المطلوبة للعمل مع بقية الهيئات الدستورية الأخرى في البلاد من خلال العمل التنسيقي التكاملي الذي اعتمدته في أداؤها؛ ومن كل هذا يمكن القول إن مجلس الأمة بأدائه الرصين وعمله الجاد ساهم في تثبيت قواعد الاستقرار المؤسساتي، بل هو ساهم في تدعيم استقرار البلاد وعموماً يمكن القول إن المجلس خلال العهدين الماضيتين قد أدى دوره وأسقط كل الأقاليم التي كانت تشكك في جدوى وجوده وأهمية عمله.

الحقيقة التي أصبحت راسخة لدى القريب والبعيد هي أن للجزائر اليوم مؤسسات برلمانية قائمة، وهي تؤدي دورها عاديًا، فتناقش وتصادق على القوانين، وتراقب أعمال الحكومة، وتحقق الاستقرار للبلاد.

لكن السؤال الذي كثيراً ما يطرح في هذا الإطار وقد مرت على إنشاء المجلس عهدتان، هو التالي: هل أن أداء مجلس الأمة قد حقق فعلاً كل ما كان مطلوباً من الهيئة؟ والجواب هو أن المجلس حقق فعلاً الشيء الكثير، ونمى تجربته كانت غنية ومفيدة، ولكن الصحيح أيضاً هو أن هذه التجربة بإمكانها أن تكون أكبر وأداؤها بإمكانه هو الآخر أن يكون أحسن إن هي (الهيئة) أدخلت بعض التحسينات في طرق عملها وكثفت أساليب التنسيق القائم الآن مع المؤسسات الدستورية ذات الصلة بوظيفتها.

إن تحسين الأداء وإثراء التجربة وإن هي بدت للوهلة الأولى صعبة فهي ليست كذلك إذ بالإمكان بلوغها دون كبير عناء ودون اللجوء إلى التغييرات القانونية الثقيلة والمعقدة التي يستوجبها القانون في بعض الحالات.

إن يمكن الهيئة اتخاذ إجراءات من شأنها تطوير وتحسين العمل من خلال اعتماد طرق عمل بإمكان مكتب مجلس الأمة اتخاذها (أين توجد فراغات

الهيئة التنفيذية من استكمال إعداد مشاريع النصوص المنوي تقديمها إلى البرلمان، ولكن من الآن نقول إن عناوينها ستكون خاصة بمواضيع تتعلق بمجالات: القطاع البحري وقطاع المالية بالإضافة إلى قطاع الجماعات المحلية وقطاع العدالة، وفي جدول أعمال الدورة سيدرس مجلس الأمة مشاريع قوانين أخرى كمشروع القانون الخاص بمجلس الدولة في حين أن مشروع قانون المحاماة ومشروع القانون الخاص باستغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأموال الخاصة للدولة سيكونان هما الآخران ضمن أعمال الهيئة خلال الدورة؛ يُضاف إلى هذه المشاريع مشاريع النصوص التي سبق للحكومة أن أودعتها أمام مكتب المجلس الشعبي الوطني كمشروع القانون المتعلق بمهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، بالإضافة إلى مشروع القانون الخاص بتهيئة الإقليم.

وفي إطار آخر، يُنتظر لهيئتنا في هذه الدورة أن تتولى بالدراسة والمصادقة على مشروع اللائحة المتضمنة القانون الأساسي لموظفي مجلس الأمة. هكذا وكما تلاحظون من خلال العناوين التي أتينا على ذكرها، فإن هذه الدورة ستكون ليست هامة بعدد مشاريع النصوص المبرمجة فيها فقط ولكن - خاصة - بأهمية مضمون هذه المشاريع.

أيتها السيدات، أيها السادة،

فيما يخص الدور الرقابي والأداء البرلماني، يُحضر مكتب مجلس الأمة برنامج عمل متعدد النشاطات والمواضيع، وهو سيمكّن - تأكيداً - السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة من تأدية الدور والمهمة التي يخولهم إياها القانون، سواء على صعيد تفعيل جلسات الأسئلة الشفوية أو على صعيد طرح الأسئلة الكتابية أو فيما يخص برنامج التحرك الميداني أو على صعيد تنشيط وترقية الثقافة البرلمانية.

أيتها السيدات، أيها السادة،

لقد مرت عهدتان على إنشاء مجلس الأمة وخلال الفترة المذكورة عرفت الهيئة تطورات جد

ثانياً: فيما يخص علاقاتنا مع المجلس الشعبي الوطني، وفي هذا المجال يجب الإقرار بأننا خطونا خطوات كبيرة في مجال التنسيق فيما بيننا. غير أن هذه النتائج على أهميتها تحتاج إلى التحسين.

لهذا فإننا سنواصل في هذا الإطار العمل مع المجلس الشعبي الوطني بوتيرة أكبر على أن يشمل هذا العمل مجالات أوسع خاصة وأننا أصبحنا ندرك أين يكون هذا التنسيق وهذا التعاون سواء في المجال التشريعي أو الأداء البرلماني أو النشاط الخارجي خاصة وأن هناك مجالات تعاون وتنسيق عديدة وجديدة فرضها واقع تطور الهيئة وطبيعة النظرة الاستشرافية لعمل البرلمان وآفاقه المستقبلية التي تحتم التسيير المشترك لبعض المشاريع المستقبلية والتي نعتزم القيام بها معاً مستقبلاً، كبناء المقر الجديد للبرلمان الذي قطع تجسيده خطوات متقدمة.

ثالثاً: فيما يخص علاقاتنا مع كل من المجلس الشعبي الوطني والحكومة، وهنا يجب القول أيضاً إن هناك عملاً كبيراً يتطلب التنسيق فيه، نذكر على سبيل المثال بعضاً من عناوينه:

1 - قضية جدول أعمال الدورة وتقديم مشاريع النصوص القانونية وخاصة مواعيد تقديمها.
2 - قضية الرد على الأسئلة الشفوية، وهنا نقول إنه وعلى الرغم من الجهد المشكور الذي بذله السيد الوزير الأول في إطار توضيح الموضوع، إلا أن بعضاً من توجيهاته لم يجد بعد طريقه للتنفيذ، وإننا لذلك سنواصل الحوار مع السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان لتذليل مثل هذه المصاعب.

3 - مواعيد تقديم مشاريع النصوص إلى المجلس الشعبي الوطني ومواعيد إحالة مشاريع القوانين المصوت عليها إلى مجلس الأمة، هي أمور تحتاج إلى الضبط وتحديد آجال الدراسة في كل غرفة حتى يكون بإمكان المجلسين وضع برمجة دقيقة خاصة لدى اختتام دورات البرلمان.

بالطبع ليس بالإمكان وفي هذه المناسبة الخاصة جرد كل القضايا المطروحة أو التي يمكن طرحها، فهذا الموضوع يمكن أن يدرج في إطار

وحيث يسمح القانون بها) كما أن إجراءات وقرارات أخرى بالإمكان اتخاذها بالإشتراك مع المجلس الشعبي الوطني في حين أن البعض الآخر قد يتخذ بالاتفاق مع الحكومة والمجلس الشعبي الوطني معاً.

لهذا فإننا نقول لكم، زميلاتي زملائي، إننا سنعمل مستقبلاً على هذا الأساس وهذا النهج كما أننا سنسعى إلى تكثيف التنسيق مع كافة الهيئات الدستورية في البلاد ونقوي معها سنة التشاور، كما أننا سوف نعمل على الاستفادة من خبرة ذوي الاختصاص قصد تأمين النجاعة في العمل ضمن الهيئة أولاً، ثم فيما بينها وبين المؤسسات الدستورية ثانياً. إن ما يمكن قوله في السياق ذاته إن مجلس الأمة خلال العهدين نجح في نسج علاقات جيدة مع بقية مؤسسات الدولة وهو وفق في كسب ثقة مؤسسات الجمهورية وأثبت حسن النية في التعامل مع الجميع وأكد للواحد والآخر: أننا في المجلس نعمل مع هذه المؤسسات لتحقيق نفس الغاية ونسعى لبلوغ نفس الأهداف.

والحق يقال إن هذه الهيئات بادلتنا نفس الرغبة وعبرت لنا عن نفس الاهتمام، وهو الأمر الذي يشجعنا اليوم على مواصلة العمل وإياها بما من شأنه تحسين وتطوير أدائنا البرلماني والتشريعي. وإننا مستفيدين من النتيجة، نقول إننا حققنا مع هذه الهيئات الشيء الكثير، لكن هناك أشياء كثيرة أخرى يمكن تحقيقها في إطار تطوير وتحسين الأداء وإثراء التجربة.

وفي هذا السياق، إننا والمناسبة تسمح بذلك نقول: أولاً: فيما يخصنا، وفي انتظار حصول المراجعات الخاصة بالقوانين الأساسية (كالدستور والقانون العضوي الناظم للعلاقات والنظام الداخلي الذي يرتبط بدوره في بعض جوانبه بتغيير القوانين الأساسية السالفة الذكر) فإن بإمكان مكتب مجلس الأمة أن يصدر قرارات ولوائح من شأنها أن تسد العديد من الفراغات القانونية الموجودة (بطبيعة الحال) شريطة عدم تعارض هذه القرارات تعارضاً صريحاً مع النصوص الأساسية المكرسة.

سوف يكونون على اتصال مباشر مع المثقفين والجامعيين قصد الاستفادة من خبرتهم وتجربتهم وتمكينهم من المشاركة في الندوات والأيام الدراسية التي سوف ينظمها المجلس مستقبلاً.

بالنسبة للنشاط الخارجي فقد اعتمدنا طريقة عمل جديدة استوحينا أفكارها من الملاحظات التي قدمها بعض الزملاء ومن التجربة المعيشة عندنا ومن تجارب البرلمانات الأخرى وكرسناها في ورقة عمل ترمي من بين ما ترمي إليه تحقيق النجاعة في العمل الخاص بالنشاط الخارجي والإنصاف في إشراك أكبر عدد ممكن في هذا الشكل من أشكال النشاط، نأمل لهذه الطريقة المنتهجة أن تساعدنا في تفعيل نشاط هيئتنا الخارجي وتحقق الإنصاف بين أعضاء المجلس وكافة العائلات السياسية كلاً على حسب وزنها العددي.

بالطبع، في هذا المجال سيكون عملنا بالتنسيق والتعاون مع كل من المجلس الشعبي الوطني والجهات المختصة في الهيئة التنفيذية، نقول سيكون شرطاً ضرورياً لإنجاح عملية التمثيل والمشاركة في الملتقيات والندوات الإقليمية والدولية المذكورة.

بالطبع، لا يمكن أن يكتب لهذا التوجه النجاح دون تفهم وتعاون كافة العائلات السياسية وكافة الزميلات والزملاء، ودون الحرص على تفضيل مصلحة الجزائر قبل أي شيء آخر.

إننا نطمح من خلال هذا التصور ألا يبقى النشاط الخارجي لمجلسنا محصوراً في إرسال واستقبال الوفود.

ويبقى المطلوب منا في هذا المجال هو التفكير في اعتماد سياسة مدروسة وواضحة ومتشاور عليها مع كافة الأطراف المعنية.

سياسة تكون محددة في أهدافها وواضحة في كفاءات تنفيذ خطواتها ومتابعة مسارها وأن نختار لهذا العمل رجالاً ونساء أكفاء لديهم القدرة والكفاءة التي تمكنهم من الدفاع على مواقف الجزائر في مختلف القضايا التي تطرح في مثل هذه المناسبات وعبر هذه المنابر.

الاجتماعات التنسيقية التي تعقد بين الجهات المعنية التي يجب تنظيمها دورياً ما بين الأطراف الثلاثة. أيتها السيدات، أيها السادة،

في إطار نظرتنا لكيفية تنشيط عملية التحرك الميداني، فإننا سنعمل على مواصلة النهج الذي اخترناه في الموضوع للتنقل إلى ولايات الوطن خاصة تلك التي لم نقصدها بالماضي وعموماً سنعمل على إعطاء هذا الجانب كامل الأهمية التي يستحقها في إطار ما هو مكرس للهيئة في القوانين الناظمة لعمل المجلس والحكومة.

الأمر ذاته نقوله بالنسبة لتحسين آلية الأسئلة الكتابية والشفوية التي سوف نعمل على تقييم كيفية تنظيمها وتفعيل جلساتها، وأنا أتحدث عن جلسات الأسئلة الشفوية أود الإشارة إلى ملاحظتين أو ثلاث، أرى لزاماً علي- بعد التجربة المعيشة- طرحها.

أولها: قضية الحضور في الجلسات وظاهرة الغياب، فإني أود أن أستغل المناسبة لكي أدعوكم زميلاتي وزملائي إلى إيلاء موضوع الحضور في الجلسات العامة للمجلس العناية التي يتطلبها الموقف، كما أتوجه إلى السيدات والسادة الوزراء بالقول إن الحضور إلى البرلمان يدخل هو الآخر ضمن المهمة التي هم مكلفون بها، وفي الموضوع ذاته أقول إننا مطالبون بمراجعة الكيفيات التي يتم بواسطتها طرح الأسئلة الشفوية هذه وبعدها من كل عضو ضمن الهيئة، الموضوع لأهميته يحتاج إلى دراسة وهو الأمر الذي سنتولى دراسته مستقبلاً ضمن مكتب المجلس وبالتشاور مع المجموعات البرلمانية.

أيتها السيدات، أيها السادة،

في إطار النشاط المستقبلي للهيئة سوف نعمل على تحريك آلية النشاط الفكري وترقية الثقافة البرلمانية؛ وفي هذا الجانب أود إفادتكم علماً، أننا أنشأنا منذ مدة قصيرة للغرض المذكور لجنة علمية ستكون مهمتها اقتراح وتقييم المواضيع المبرمجة لمثل هذا النشاط، وقد شكلناها من أساتذة جامعيين ومختصين ينتمون إلى هيئتنا وفي عملهم

أو في حق إيطاراته. لذا؛ وحتى لا يتم الخلط في الفهم، فإننا نجد الدعوة إلى ضرورة ترك العدالة تؤدي دورها فتتحري الحقيقة، تعاقب المتورط وتبريء البريء. بودي، سيداتي سادتي، في هذا المجال أن أقول إن الجزائر مثلها في ذلك مثل بقية الدول، تعرف حالات انحراف يتسبب فيها أفراد، لكن الأغلبية الساحقة لإيطارات الدولة فيها تعيش براتبها اليومي وهي تعمل في إطار القانون، وبصدق وإخلاص تبني الجزائر، وبفضلها أيضا تحققت كافة الإنجازات التي تعرفها البلاد في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وإلا كيف لنا أن نفسر تحول البلد بكامله وفي فترة قياسية قصيرة إلى ورشة كبيرة غيرت وجه الجزائر جذريا؟ وكيف لنا أن نفهم، كيف تحققت سياسة الإصلاح التي باشرها السيد رئيس الجمهورية وتحولت إلى حقيقة وفي مختلف جوانب الحياة، من الوئام المدني إلى المصالحة الوطنية، إلى إصلاح قطاع العدالة والتربية، والمؤسسات العمومية والإدارية؟ وكيف لنا أن ندرك غايات وأبعاد السياسة الجريئة التي انتهجتها البلاد في مجال التنمية المستدامة من خلال إعطاء الأولوية للأشغال القاعدية الكبرى؟

أكد أن الكيفية التي تسير بها مثل هذه الإنجازات الضخمة والعديدة قد لا تكون - في بعض الحالات، أقول في بعض الحالات - في المستوى المأمول في هذا المشروع الاقتصادي أو ذاك حيث تقع أخطاء من قبل أفراد معدودين وهو أمر يقع في كل بلدان العلم وهو بالطبع أمر يستوجب التصحيح من خلال تحريك آليات المتابعة والمراقبة الموجودة في كل بلد. إن جهود التنمية المحققة، والتقليص الواضح من حجم البطالة وخفض التضخم، وتحقق السلم والأمن والاستقرار على المستوى المحلي والوطني، هي كلها شواهد تبين أن بلادنا على الرغم من كل ما يقال هنا وهناك قد تقدمت وهي تتطور وتسير في الطريق الصحيح. لهذا فإن بروز بعض المظاهر والسلوكات الاجتماعية السلبية يجب ألا تحجب عن أعيننا الحقيقة، حقيقة الجزائر التي تبني

أيتها السيدات، أيها السادة، يعيش عالمنا اليوم تحديات متعددة الأوجه، معقدة الإشكاليات تضعنا وجها لوجه مع مفاهيم جديدة في التعامل الدولي، مفاهيم تستوجب الإلمام الدقيق بالملفات ومتابعتها وتحتم توزيع الأدوار وتنسيق العمل بين الفاعلين في هذا الحقل الهام الذي يجب ألا يترك العمل فيه للارتجال.

أيتها السيدات، أيها السادة، وخارج إطار عملنا البرلماني هناك مواضيع عديدة مطروحة في الساحة الوطنية الواجب يقتضي منا إبداء الرأي فيها والتعبير عن الموقف منها؛ فنحن نتابع ما يتم تداوله هذه الأيام من أحاديث وما تتناوله وسائل الإعلام من مواضيع تتعلق بالشفافية وتسيير المال العام.

الأمر بالطبع جدير بالمتابعة والتعليق غير أن ما يستوقف الواحد منا وهو يتابع الموضوع هي الكيفية التي بواسطتها يتم تصوير المشهد وكيف يسعى البعض إلى خلط الأمور والعمل على إظهار الجزائر بمظهر سوداوي قاتم، يَصَوِّرُ الوضع وكأن كل إيطاراتها متورطة في قضايا الفساد هذه، وأن البلد كله متوقف عن العمل.

أمام هذا المشهد الذي تنقصه الدقة الواجب يقتضينا القول:

- إن المساس بالمال العام هو عمل مجرم وأن العدالة مطالبة فيه بتطبيق القوانين وبالصرامة التي يقتضيها الموقف.

- إن الإرادة السياسية العليا للبلاد أعطت التعليمات الصارمة في أكثر من مناسبة لمحاربة الظاهرة والوقوف بكل حزم في وجه الفساد بجميع أشكاله وصوره.

- إن ظاهرة الفساد هي ظاهرة موجودة في كل دول العالم وكافة مجتمعاته وبالطبع فالجزائر ليست استثناء ولكن وكما في بلدان العالم هناك قوانين أيضا تتكفل بالموضوع وتعاقب فاعليه.

أما استغلال وجود هذه الظاهرة المدانة لتشيويه صورة بلد بكامله والتشكيك في صدقية كافة إيطاراته، فهذا أمر فيه إجحاف كبير في حق البلد

نفسها وتتقدم، وهي بفضل جهد وإخلاص وتفاني إدارتها ومسؤوليها وعمالها الذين يعملون بصمت وإخلاص تتقدم.

أيتها السيدات، أيها السادة،

قضية التطور السريع الذي يولد عادة بعض التناقضات ويتسبب في بعض التوترات ويبرر صدور بعض المطالب الاجتماعية، هي حقيقة معيشة أصبحت تبرز دوريا في بعض القطاعات، حينما يتم فهمها وحينما آخر يتطلب الموضوع مزيدا من الوقت والتفكير من أجل تفكيك عقدها. إننا نود انتهاز المناسبة المتاحة أمامنا لكي ندعو فيها إلى ضرورة تشجيع الحوار دائما في مثل هذه القضايا لأن بذلك وبذلك فقط نعالج أمورنا الاجتماعية.

أيتها السيدات، أيها السادة،

تلکم هي بعض الأفكار، التي وددت أن أفضي بها إليکم بهذه المناسبة، وبعض معالم توجهات عمل هيئتنا خلال الفترة؛ وإني لوائق وأنا أفتتح وإياکم هذه الدورة من أن كل واحدة وواحد منکم سيعمل جاهدا لتحقيق المبتغى في تناول كل الملفات التي ستتکفل بها الهيئة بالجدية المطلوبة وروح المسؤولية المعتادة سواء على المستوى التشريعي أو الرقابي، أو الفكري والثقافي، أو على مستوى النشاط الخارجي؛ وأنا لا أشك، زميلاتي زملائي، من أنکم لن تدخروا جهداً في سبيل تقديم مساهمتکم البناءة في مواصلة مسيرة هيئتنا وترقية أدائها في ظل احترام القوانين وفي كنف روح المسؤولية وواجب الانتماء إلى هذه المؤسسة البرلمانية الدستورية الهامة.

وعلى أمل اللقاء بکم قريبا لمباشرة أعمالنا، أجدد للجميع الشکر على تشريف هيئتنا بحضورکم معنا وعلى کرم إصغائکم إلى الكلمات التي ألقيناها أمامکم، وفي الأخير أتمنى التوفيق للجميع؛ شکرا لکم والجلسة مرفوعة.

(تصفيق)

رفعت الجلسة في الساعة الحادية عشرة
والدقيقة السابعة والخمسين صباحا

<p>ثمن النسخة الواحدة 12 دج</p>	<p>الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف الجزائر 16000 الهاتف: 73.59.00 (021) الفاكس: 74.60.34 (021) رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16</p>
-------------------------------------	---

طبعت بمجلس الأمة يوم الأربعاء 24 ربيع الأول 1431

الموافق 10 مارس 2010

رقم الإيداع القانوني: 99 - 457 — ISSN 1112 - 2587